قالت الاشاعرة انما يحسنان بالمعنى المذكور للامر ويقبحان للنهي لنا على الاول لو
كان بالذات لاوجب التخصيص من جهة واحدة فاما عبارتين فذلك من حيث
خلاف انحائهما اياهما من جهة واحدة هي الذات فلا يصح [illegible] ولان الافعال
كلها هي الكون فقط لا ذاتي لها غيره لانها بسيطة لا اشتراك الا بعوارض خارجة عن
الذات كالمستحقات قالوا لو لم يكن هي الذات لما امتنع الكذب ونحوه ارسال
الكذابين فكان يجوز وقوعهما من الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا ورد بمنع بطلان
اللازم ان اريد بالامتناع الاستحالة الذاتية لان قدرته صالحة للضدين
والا كان غير مختار او بمنع الملازمة ان اريد الامتناع في الحكمة لجواز ان تكون
علة الامتناع حكمة وهي غير الذات واما ما يجاب به من ان الكذب صفة نقص لا
يجوز عليه تعالى فهو اعتراف بالقبح الذاتي وكان الانسب بمذهب المجيب
هو ان كلام الله امرا كان للرسل او غيره من امر او خبر صفة ذات لانه عنده
نوع من العلم كما عرفت وليس بفعل والحسن والقبح انما يتصف بهما الفعل
انما يرجع النزاع في ان كلام الله تعالى فعل كما هو راي من يقول هو
نوع من العلم واما تسمية النحاة للعلم ونحوه افعال القلوب فمرادهم الفعل
اللفظي المقابل للاسم والحرف وذلك لما عرف في الحكمة الالهية من ان
علوم الخلق وان كانت كسبية ليست بافعال للنفوس وانما النفوس قابلة
للصور العلمية الفائضة اليها عن المبدا الفياض بالصور ولا فعل للنفس فقط
ولنا على الثاني وهو القائل بان الفعل والترك انما يتعلق بهما المدح والذم
للامر والنهي فقط انها لو انحصرت علة الحسن في الطلب لم يتعلق المدح بفعل
بفعل الله واللازم باطل بالضرورة فانه محمود ممدوح بافعاله قبل الشرع
وبعده ممن [illegible] الشرع [illegible] صور مسلة حسن فعل الله تعليل بالحكمة وقيل لا
قالت الاشاعرة [illegible] وجوه [illegible] لانهم يعرفون بالقياس الشرعي

العلم ١٤

على العلة التي هي الحكمة الباعثة على حكم الله في الاصل قالوا واما منعنا ذلك لوجوب
انتهاء الحكم الى غاية ويرجع الى لذة عقلية او بدنية والا تسلسل واللذة لا
تجوز على الله ورد بمنع الانحصار في اللذتين مستندا انتهاؤها الى صفة كمال
لا تعلل بغيرها كالكرم لان حسنه بالذات ولهذا قيل في حقيقته افادة
ما ينبغي لا لعوض ومحبة الحسن العلم والقدرة ونحوهما ولذا [illegible] وقال العلامة
ان الممكنات صادرة عن ذاته المقدسة بمقتضى الكرم لا بالاختيار ولم يلتفتوا الى
ان الكرم لا ينافي الاختيار ولا يحتاج الى مرجح له على كونه على بعضها مسلمة
وللعبد قدرة مستقلة بالتاثير لبعض عوارض الذات الموصوفة بها والضدية
وقيل قالت الاشاعرة لا استقلال لها ان القدرة قوة مقدرة لا تاثير الصدق كالقوة
العدة لادراكها ولا قائل بان الفعل غير مستقل بادراكها فالفرق بين القوتين تحكم
محض صرف قالوا [illegible] وجه قلنا فلا مشاركة للتعبد لان الموجب مستقل بالتاثير
وغيره طردي في الموثر وبذلك يبطل بان فعل العبد معدوم بين قادرين قالوا الكسب غير
الفعل الواجب عنها لان الفعل كون وهو ذات كالموجودات [illegible] لا قدر على الذوات
غير الله ورد بمنع كونه ذاتا بل صفة مقدورة للعبد والذي يحقق الكسب لانه ان
كان امرا اعتباريا اعتبره العبد في فعل الرب كما قيل انه اعتبار العبد كون الفعل
طاعة او معصية او نحو ذلك لم يصح تعلق الاعتبار بفعل الغير والا لكان فعل
الواحد طاعة او معصية لكثيرين اذا اعتبروه فيما في فعله فاثيبوا او عوقبوا
بفعل غيرهم وذلك باطل بالضرورة وان كان امرا وجوديا متميزا فهو كون
اخر والغرض انه ليس هناك الا كون واحد [illegible] لا قدر على الكون او غير
متميز بل الكون واحد معدوم بين قادرين [illegible] معدوم [illegible]

[illegible]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)